دور المنظمات الإنسانية في معالجة أثار الهجرة القسرية (دراسة حالة السودان2019-م)

د. غادة الهادي يوسف أحمد

أستاذ مساعد – كلية العلوم البيئية وإدارة مخاطر الكوارث - جامعة الرباط الوطني

مستخلص الدراسة

تُعدّ الهجرة وانتقال الإنسان من مكان لأخر واحدة من الظواهر القديمة قدم البشرية نفسها، بحكم أن الإنسان دوماً وأبداً يبحث عن ظروف أفضل للعيش فيه، وفي العصر الحديث ونتيجة للتغيرات السياسية والطبيعية والأمنية خاصة في القارة الأفريقية فقد دفعت تلك الظروف بالكثير من الجماعات لطرق باب الهجرة غير الشرعية للحصول على المكاسب التي ذكرناها وفي سبيل الخروج من الأوضاع الإنسانية التي تعيشها البلدان المصدرة لتلك الهجرات، ولهذه الهجرات القسرية وغير الشرعية الكثير من الآثار التي تترتب عليها، ولهذا فهذه الدراسة تختص بالبحث عن دور المنظمات الانسانية في معالجة آثار الهجرة القسرية في السودان، لأن تحديات الهجرة القسرية ليست تحديات أحادية الجانب أو ثنائية بل تحديات تعاني منها كل دول العالم، وبالتالي فإن مسؤولية التصدي لها لا تقع علي عاتق السودان وحده بل بتضافر الجهود الدولية والاقليمية، وبالرغم من أوضاع السودان وتدهور الوضع الاقتصادي والأمني فيه فإنه يعتبر الثامن عالمياً من حيث استقباله للاجئين حيث بلغ عددهم 1.2 مليون لاجئ، هدفت الدراسة لإلقاء الضوء علي أبعاد مشكلة الهجرة القسرية في السودان، إبراز أنواع وحجم المساعدات المقدمة من المنظمات الانسانية لمعالجة مشكلة اللاجئين والنازحين، الخروج بتوصيات تساهم في تخفيف مشكلات الهجرة القسرية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن مشكلة النزوح الداخلي هي مشكلة عالمية لا يعاني منها السودان وحده، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 40.3 مليون شخص جراء النزاع والعنف في (56) دولة واقليماً بحلول نهاية 2016 م، تشكل مشكلة الهجرة القسرية ضغطاً شديداً على الموارد المحدودة بالسودان مما يتطلب جهوداً أكبر من المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية لحل أو التخفيف من حدة المشكلة، أثرّ بند الانقطاع سلباً على مقدرة السودان في التعامل مع مشكلة اللاجئين والنازحين، تزايد عدد النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية أدى الى زيادة حجم الهجرة القسرية في العالم، توصي الدراسة بالتالي: على المنظمات الإنسانية دعم جهود السودان في إيجاد نظام معلومات يستطيع من خلاله حصر أعداد المتأثرين من الهجرة القسرية وأماكن تواجدهم، ضرورة مزيد من التعاون بين

منظمات العمل الإنساني وأجهزة الدولة المختصة فيما يتعلق بالهجرة القسرية، النظر في بند الانقطاع الذي أثرّ كثيراً على مقدرة الدولة في توفير الاحتياجات داخل معسكرات اللاجئين بشرق السودان.

Abstract

Immigration and the movement of people from one place to another is one of the ancient phenomena of mankind itself, by virtue of the fact that man is always and forever looking for better conditions to live in, and in the modern era and as a result of political, natural and security changes, especially in the African continent, these conditions have pushed many groups to forcibly Immigrate fearing their lives and looking for better life.

The study is concerned with searching for the role of humanitarian organizations in addressing the effects of forced migration in Sudan, because the challenges of forced migration are not unilateral or bilateral challenges but challenges that all countries of the world suffer from, and therefore the responsibility to address them does not lie with Sudan alone, but with the concerted international and regional efforts ,despite Sudan's situation and the deteriorating economic and security situation in it, it is considered the eighth global in terms of receiving refugees, as they numbered 1.2 million refugees. Therefore, the study aimed to focuses on the dimensions of the problem of forced migration in Sudan, highlighting the types and size of aid provided by humanitarian organizations to address the problem of refugees and displaced persons in the country, come out with recommendations that contribute to manage the problems of forced migration, the study used the descriptive, analytical and the case study approach. The study reached several results, the most important of which are: that the problem of internal displacement is a global problem that Sudan alone does not experience, as the number of displaced people around the world within the year 2016 reached about 40.3 million people fleeing violence and conflicts.

The problem of forced migration is putting a severe strain on the limited resources in Sudan, which requires greater efforts from the international community represented in humanitarian organizations to solve or reduce the severity of the problem, the cessation clause negatively affected Sudan>s ability to deal with the refugee and displaced problem. The study recommends the following: Humanitarian organizations should support Sudan>s efforts to establish information system through which to trace the numbers of those affected by forced migration and their whereabouts, the need for more cooperation between humanitarian organizations and the competent state agencies regarding forced migration, to consider the cessation clause by international community , that greatly affected the state's ability to provide needs inside refugee camps in eastern Sudan.

المقدمة العامة:

الهجرة ظاهرة قديمة لكنها أصبحت السمة السائدة اليوم، وتختلف مسمياتها حسب دوافعها ومسبباتها، فنجد هنالك الهجرة الاقتصادية، الهجرة من أجل طلب العلم و الهجرة القسرية (اللجوء و النزوح)، ومهما اختلفت الأسباب أو الدوافع للمهاجر فأن الأثر النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي والأمني يشكّل عبئاً كبيراً عليه، وعلى المجتمع المضيف، كما أصبحت الهجرة تشكل ضغطاً على موارد دول المهجر التي أصبحت بطبيعة الحال غير كافية لمواطنيها، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرات القسرية نتيجة الكوارث الطبيعية أو كوارث النزاعات التي ينتج عنها تدفقات كبيرة من اللاجئين والنازحين الهاربين من ويلات الحروب وانعدام سبل العيش الكريم والأمن.

وتحديات الهجرة القسرية ليست تحديات أحادية الجانب أو ثنائية بل تحديات تعاني منها كل دول العالم، وإن اختلفت درجة الحدة من دولة الي أخرى، وبالتالي فإن مسؤولية التصدي لها لا تقع علي عاتق السودان وحده بل بتضافر الجهود الدولية والاقليمية، وبالرغم من تعدد التحديات التي تواجه البلاد وتدهور الوضع الاقتصادي والأمني فإن السودان يعتبر الثامن عالمياً من حيث استقباله للاجئين من الدول المجاورة (دولة جنوب السودان، ارتريا، أثيوبيا، ...الخ) ومن خارج القارة الافريقية (دولة فلسطين، سوريا) حيث بلغ عدد اللاجئين 1.2 مليون لاجئ (اوتشا 2018م).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الاعداد الكبيرة اللاجئين و النازحين في السودان في ظل تدهور الوضع الاقتصادي الذي ادي الي فرض عبء اضافي علي الدولة للوفاء باحتياجات المواطنين واللاجئين والنازحين علي حد سواء مما انعكس سلباً علي مستوي المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية في البلاد مثل التعليم، الصحة، خدمات المياه والاوضاع الأمنية مع ضعف المساعدات التي تقدمها المنظمات الانسانية لحل الازمة.

أ/ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة البحثية إلى عكس الحجم الحقيقي لمشكلة الهجرة القسرية في السودان ودور وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية في التعامل معها وذلك عبر.

1. إلقاء الضوء علي أبعاد مشكلة الهجرة القسرية في السودان.
2. إبراز أنواع وحجم المساعدات المقدمة من المنظمات الانسانية لمعالجة مشكلة اللاجئين والنازحين
3. الخروج بتوصيات تساهم في تخفيف مشكلات الهجرة القسرية.

ب/ أهمية الدراسة:

1. تأتي أهمية الدراسة من التالي:

1. أنها تحاول أن تقف على بعض المشكلات التي تؤرق الدول والمجتمعات ألا وهي ظاهرتي اللجوء والنزوح.
2. الوقوف على بعض المفاهيم والتعريفات المرتبطة بهذه الدراسة.
3. تحاول أن تعدد المنظمات الانسانية الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال تقديم المساعدات للاجئين والنازحين.
4. تعمل على توضيح الاحتياجات الفعلية للاجئين والنازحين في مختلف أنحاء السودان.
5. تتلمس الآثار التي تتركها موجات الهجرة القسرية على الواقع السوداني.

ت/ منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، كما اعتمدت على التقارير والمصادر الأساسية.

ث/ أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن القول بأن المنظمات الانسانية لها دور واضح في معالجة آثار الهجرة القسرية بالسودان؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يعاني السودان من تدفق موجات من اللاجئين والنازحين؟
2. هل لتلك الموجات من اللاجئين والنازحين آثار على السودان في بعض الجوانب؟
3. ماهي الدول التي تمثّل رافداً لتلك المجموعات اللاجئة في السودان؟
4. ما هي الاحتياجات الحقيقية لأولئك اللاجئين والنازحين؟
5. ما هي المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية الانسانية التي تعمل في مجال تقديم العون والدعم بمختلف أنواعه لأولئك اللاجئين والنازحين؟
6. ما هي التحديات التي تواجه السودان في التعامل مع ظاهراتي اللجؤ والنزوح؟

ج/ فروض البحث:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. المساعدات التي تقدمها المنظمات الانسانية للدولة غير كافية لحل مشاكل الهجرة القسرية.
2. تشكل الهجرة القسرية ضغطا شديداً علي الموارد والخدمات الأساسية في السودان.

3. تقليص المساهمات الدولية لدعم اللاجئين أثّر تأثيراً كبيراً علي مقدرة السودان في تحسين الأوضاع في المناطق المتأثرة باللجوء والنزوح.
4. ضعف الوعي والخدمات الانسانية والأمنية بمعسكرات اللاجئين والنازحين أدى الي انتشار جرائم الاتجار بالبشر.

المحور الأول: المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة:

هنالك الكثير من المفاهيم المرتبطة بمحور الدراسة والتي يجب تعريفها وتتمثل في التالي:

أ/ المنظمات الانسانية: لا يوجد تعريف محدد حول المنظمات الانسانية في البحوث والدراسات الخاصة بالموضوع فقد ذهب الكثير من العلماء والكتّاب الى تعريف المنظمات الدولية بصورة عامة دون تعريف محدد للمنظمات الانسانية ومن خلال ماذكر من تعريفات خرج الباحث بالتعريف التالي للمنظمات الانسانية (... أنها ذلك الكيان القانوني الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة، تسعى إلى تقديم العون الانساني والحماية للمجتمعات البشرية المتضررة جراء الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان مثل الحروب والنزاعات المسلحة ويلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة تم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة مثال لذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية، اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر. ..)

ب/ اللجوء: اللجوء بمفهومه الحديث يؤرخ له بالربع الاول من القرن العشرين حينما كان العالم يقاسي من عواقب الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية وانهيار الامبراطورية العثمانية، حيث أدت هذه الأحداث الي وجود تحركات سكانية كبيرة في أروبا وآسيا الصغرى مما أدى إلى لجوء اعداد كبيرة الي الدول المجاورة لطلب الحماية، حينها عهد إلى عصبة الامم بحماية أولئك اللاجئين وايجاد حلول لمشكلتهم لتتولي المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين ذلك حينها قام المفوض السامي لشؤون اللاجئين فريدجوف نانسن في عام 1922م بتقديم وثيقة سفر نانسن والتي تعتبر أول وثيقة سفر للاجئين معترف بها دولياً لتيسر إعادتهم إلى أوطانهم أو اقامتهم في بلد آخر (تهاني، 2004م).

ت/ اللاجئ: عرّفته الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية الذي دعت له الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي انعقد بمقتضى قرارها رقم 429 (د5-) بتاريخ 14 ديسمبر 1950م بأنه يطلق لفظ اللاجئ (... علي أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل 1 يناير 1951م بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يريد أو لا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد

بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد...).

ث/ النزوح: عُرّف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أجبروا على النزوح من ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلادهم، وتتمثل الخصائص الرئيسية للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً، خلافاً للاجئين الذين فروا عبر الحدود وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي (اوتشا، 2010م).

ج/ النازحون: حسب المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي تحدد الحقوق والضمانات المتصلة بحماية النازحين داخلياً يقصد بهم (... الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة...) (مركز رصد النزوح الداخلي 2009م:13).

ح/ الهجرة القسرية: ارتبط مفهوم الهجرة القسرية بالظروف الاضطرارية القاهرة التي تدفع بالأفراد أو الجماعات ترك موطنهم الأصلي والنزوح أو اللجوء الي مكان آخر اكثر أماناً، ومن أسباب الهجرة القسرية النزاعات المسلحة، الحروب والاضطرابات الأمنية، الاضطهاد والنزاعات الطائفية بسبب العرق، الدين أو التوجه السياسي، كما أن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الزلازل، البراكين، التصحر والتغيرات المناخية، والكوارث من صنع الانسان من الأسباب الشائعة للهجرة القسرية، وهنالك أيضاً التهجير بسبب التنمية مثال لبناء السدود، وتكون الهجرة القسرية هجرة داخلية، من مدينة إلى مدينة أخرى أو من قرية الي مدينة.

خ/ الكارثة: هي أي أحداث ضارة (أي ضرر) يكون نتيجة لوجود خطر (Hazard) مهدد للحياة والمعيشة والبيئة والممتلكات والبنيات الأساسية ولم يتمكن المتضرر (الفرد أو الأسرة أو المجتمع) من احتوائه ويكون في حاجة للمساعدة الخارجية، كما أن هنالك من يعرّف الكارثة بأنها حالة مدمرة ينتج عنها أضرار سواء أكانت مادية أو غير مادية أو كلاهما معاً، كما يوجد تعريف ثالث للكارثة بأنها تعطيل لحركة العمل في مجتمع ما وتتسبب في خسائر بشرية ومادية وبيئية تتعدى طاقة المجتمع المصاب وقدرته في التعامل معها من خلال موارده الذاتية، وبإيجاز عرّف قانون البيئة 94/4 الكارثة بأنها (... الحدث الناجم عن عوامل الطبيعة أو فعل الانسان والذي يترتب عليه ضرر شديد وتحتاج مواجهتها إلى امكانيات تفوق القدرات المحلية. ..) (غريب، 1998م).

د/ الهشاشة: يمكن فهم الهشاشة على أنها حالات مفاجئة أو دورية تؤدي فيها إحدى عوامل المخاطر الخارجية أو الداخلية أو أكثر إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والضعف

الاجتماعي أو الاقتصادي القائم أو الناشئ، وترتبط الهشاشة بشكل شائع مع الحالات التي تتضمن النزاع المسلح وفي العديد من النطاقات تعتبر الدول الخاسرة في فترة ما بعد انتهاء النزاع خلال التسعينيات من القرن العشرين اليوم على أنها دول هشة تحتاج إلى تثبيت حالتها (منظمة العمل الدولي، 2016م).

المحور الثاني: آثار الهجرة القسرية على السودان:

أ/ موقع السودان: تقع جمهورية السودان شمالي شرقي القارة الأفريقية، وتبلغ مساحتها مليونا و881 ألف كيلومتر مربع، بعد أن فقدت 25% من مساحتها بعد انفصال الجنوب لتتراجع بذلك من المرتبة الأولى في أفريقيا إلى المرتبة الثانية بعد الجزائر، وإلى المرتبة الثالثة عربياً بعد الجزائر والسعودية، تجاور السودان سبع دول هي جنوب السودان بعد انفصالها عن السودان في يوليو/تموز 2011م، إريتريا، إثيوبيا، أفريقيا الوسطى، تشاد، ليبيا ومصر، ويبلغ طول الشريط الحدودي بين السودان وإثيوبيا 725 كيلومتراً، ومع أفريقيا الوسطى 380 كيلومتراً (منظمة الامم المتحدة،2012،ص:1)

ب/ اللاجئون في السودان: للسودان تاريخ طويل في استضافة اللاجئين وعلى مدى عقود أبقت البلاد أبوابها مفتوحة أمام الأشخاص الفارين من الحروب والمجاعات وما زالت تستضيف اللاجئين القادمين من إريتريا وسوريا واليمن وتشاد وبلدان أخرى، كما أن السودان أصبح إحدى الدول الرئيسية المستضيفة للاجئين الفارين من الصراع الدامي في جنوب السودان.

ويستفيد اللاجئون القادمون من جنوب السودان من توسيع الحكومة لحرية العمل والتحرك، ومن الدعم السخي الذي تقدمه المجتمعات المضيفة بالرغم من خضوعها لضغوط هائلة لتقاسمها الموارد الشحيحة أصلاً مع اللاجئين (UNHCR,2019)، هذا وقد صنفت أوروبا السودان باعتباره من أكثر الدول الأفريقية التي تلعب دوراً محورياً في "تصدير اللاجئين من أفريقيا إلى أوروبا، وذلك بحكم موقعه الجغرافي وحدوده الممتدة المجاورة لسبع دول، كما أن تباين الأعراق والقبائل فيه وتداخلها مع أعراق وقبائل الدول المجاورة سهل من استغلال بعض مواطني تلك الدول للأمر من أجل طلب اللجوء باسم بعض القضايا مثل مشكلة دارفور ةالصراع الدائر فيه

وتزايدت أعداد الأجانب في السودان بشكل غير مسبوق في السنوات القليلة الماضية من دول الجوار بسبب الصراعات والحروب والنزاعات والفقر والبطالة وطلب الهجرة واعتبار البلاد ممر عبور، مما حمّل السودان أعباء كبيرة انعكست على مستوى معيشة المواطن السوداني ومستوى الخدمات المقدمة له، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الجريمة واتساع نطاق جريمة الاتجار بالبشر وتشير آخر تقديرات للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في السودان قد وصل نصف مليون شخص كما تؤكد

المفوضية أن للسودان تاريخ راسخ على صعيد حسن ضيافة اللاجئين وطالبي اللجوء (منظمة الامم المتحدة،2012،المادة:13).

ت/ آثار اللجوء: في مقابله مع معتمد اللاجئين السابق م. حمد الجزولي مروءة في (2019/3/28م، في اللقاء الاذاعي ببرنامج نفير الهجعة /إذاعة ساهرون) أفاد المعتمد أن المشاكل المتعلقة باللاجئين داخل البلاد تتمثل في الجوانب التالية:

1. المشاكل الأمنية ومن ابرزها التهريب والإتجار بالبشر الذي تمارسه بعض الشبكات والعصابات وسط اللاجئين بالمعسكرات والمخدرات وغيرها من المشكلات.
2. الأمية والجهل وسط المهاجرين.
3. المشكلات والأمراض الاجتماعية الناتجة عن اختلاف العادات والتقاليد والاختلاط داخل المعسكرات.
4. التسرب من المعسكرات داخل المدن لكسب سبل العيش.

كما أوضح معتمد اللاجئين احتياج الدولة لجهود المنظمات الانسانية الدولية والإقليمية والوطنية للعمل معها في المجالات الآتية لخدمة اللاجئين:

1. توفير خدمات التعليم داخل المعسكرات.
2. رفع الوعي الصحي والمجتمعي للاجئين داخل المعسكرات.
3. توفير وسائل كسب العيش ومعينات العمل للاجئين.
4. التدريب والتطوير المستمر لمهارات اللاجئين عن طريق توفير مراكز للتدريب المهني داخل المعسكرات.
5. الاسهام في تحسين بيئة المعسكرات من ناحية توفير السكن المناسب الذي يضمن حماية اللاجئ، من خلال توفير خدمات المياه الصالحة للشرب، الخدمات الصحية، المواد الغذائية الضرورية والدعم النفسي والاجتماعي.....الخ.

من ناحية اخرى تحدث معتمد اللاجئين عن مجهودات الدولة في تحسين أوضاع اللاجئين المتمثلة في:

1. انشاء المجلس الأعلى للهجرة برئاسة نائب رئيس الجمهورية.
2. تعديل قانون اللجوء السوداني لسنة (1974م) لقانون 2014 م ليشمل (33) مادة بدلاً عن (15) مادة وادخلت فيه مواد خاصة بمنع الاتجار بالبشر وواجبات وحقوق اللاجئين.
3. تعديل قانون الجوازات.
4. تكوين اللجنة الوطنية لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر.
5. إنشاء القوات المشتركة بين السودان وتشاد لمحاربة الاتجار بالبشر.
6. استضاف السودان المؤتمر الخاص بمكافحة التهريب والاتجار بالبشر والذي سميت توصياته

بعملية الخرطوم والتي من ضمنها مطالبة الاتحاد الأوربي بدعم وتحسين بيئة المعسكرات وتوفير مراكز تدريب للأعمال الحرفية.

المحور الثالث: أوضـاع اللاجئين والنازحين بالسودان:

أ/ اللاجئون بالسودان:

أوضح التقرير المقدم من حكومة السودان للجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 21 سبتمبر 2012م المادة (13) من الفقرة)117(إلى الفقرة (126) ولخص أوضاع اللاجئين في السودان كما يلي:

1. اللجوء في السودان واحد من المواضيع المهمة التي تشغل المجتمع الوطني والدولي، وقد تطاول عمراً إذ يمتد لأكثر من أربعة عقود خلت وتداخلت معه التداعيات التي أفرزها وجود اللاجئين المزمن لذا فإن السودان كان ومازال واحداً من اعرق الدول التي تفاعلت واحتضنت حركة اللجوء بقناعات تمتد من قيم دينه الحنيف ورسوخ أعراف وتقاليد وموروثات المجتمع السوداني سابقين بتلك القيم والأعراف والتقاليد والموروثات المواثيق الدولية والإقليمية المنظمة لأوضاع اللاجئين كالاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951م والبروتوكول الملحق بها لعام 1967م واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969م والتي تحكم الأوضاع الخاصة باللاجئين في أفريقيا، بل كان السودان أول دولة افريقية أصدرت قانون تنظيم اللجوء وذلك في عام 1974م، كما كان للسودان مشاركات ومساهمات واسعة في عدد من المجالات لتطوير تلك الاتفاقيات والبروتوكولات والقوانين لتواكب مستجدات حركة اللجوء.
2. يعتبر السودان من أكبر المانحين في مجال اللجوء واللاجئين حيث قام بتوفير الأراضي السكنية والزراعية ومناطق الرعي للاجئين، كما قام بتوفير الأمن وتقديم الخدمات لهم من خلال مشاركات اللاجئين للمواطنين في الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها رغم شح الإمكانيات، كما أنشأت الدولة معتمدية اللاجئين كجهاز حكومي يقوم برعاية وحماية ومساعدة اللاجئين ووضع الخطط والسياسات الخاصة بذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، كما وافقت الدولة على تأسيس مكتب للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بالخرطوم وفتح فروع لهذا المكتب في عدد من الولايات بالبلاد.
3. ارتكزت تجربة السودان في مجال اللاجئين على العناصر الآتية:

أولاً: التعاون الدولي والإقليمي خاصة مع الدول المصدرة للاجئين وذلك وفقاً لما تنظمه الاتفاقيات والقوانين واعتبار أن منح اللجوء مسألة إنسانية ومدنية.

ثانياً: إدارة حالات الطوارئ للهجرات عند وقوع الكوارث والنزاعات وظروف عدم الاستقرار في الدول المجاورة.

ثالثاً: إعداد وتنظيم مراكز استقبال لطالبي اللجوء وإنشاء معسكرات لرعاية اللاجئين لأغراض الإعاشة وتقديم الخدمات الضرورية وتوفير العمل والاكتفاء الذاتي.

رابعاً: التركيز على الانتقال باللاجئ من مرحلة استقبال الإعانات إلى مرحلة التنمية وذلك باعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، وفي هذا الإطار قام السودان بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وكثير من الدول والمنظمات بإنشاء مشروعات عديدة هدفت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس للاجئ مثل مشاريع منظمة العمل الدولية، مشروع التسليف الدائري ومشروعات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ولكنها انهارت لأسباب سياسية خارجية.

خامساً: البحث مع المفوضية السامية لإيجاد الحلول الدائمة لمشكلات اللجوء واللاجئين والتي تتمثل في العودة الطوعية وإعادة التوطين في بلد ثالث أو الإدماج المحلي.

سادساً: الإشراف على عودة اللاجئين السودانيين من دول الجوار.

ب/ الوضع الراهن للاجئين بالسودان:

١. اللاجئون بالمعسكرات والمدن:

أولاً: يبلغ عدد معسكرات اللاجئين بالسودان (15) معسكراً، حيث يوجد (8) معسكرات بولايتي القضارف وكسلا و(4) معسكرات بولايتي الجزيرة وسنار و(3) معسكرات بولاية غرب دارفور.

ثانياً: يبلغ أعداد اللاجئين المسجلين بالمعسكرات حوالي (85,374) تفاصيلهم كالآتي:

- (64,413) لاجئ يقيمون بمعسكرات اللاجئين بشرق السودان (ولايتي كسلا والقضارف)، وعدد(2,298) لاجئاً في معسكرات الولايات الوسطى (ولايتي سنار والجزيرة) وعدد (18,636) لاجئ يقيمون بمعسكرات اللجوء بولاية غرب دارفور.
- أما اللاجئون الذين يقيمون بالمدن والمناطق الحضرية خارج المعسكرات فيقدر عددهم بحوالي (150,000) لاجئ، وهذا العدد من اللاجئين لا تقدم لهم أي مساعدات من قبل المجتمع الدولي ويعتمدون على مشاركة المواطن في الخدمات الاجتماعية العامة في المدن رغم شح تلك الخدمات.

جدول (1): يوضح أعداد اللاجئين حسب الاحصاء الأخير لمعتمدية اللاجئين (2019)م

الرقم	الدولة المصدرة للاجئين	اعداد اللاجئين	اماكن اقامتهم بالسودان
1	دولة جنوب السودان	274,5511,	ولاية جنوب - غرب و شمال كردفان، ولاية النيل الأبيض، شمال شرق –جنوب دارفور، ولاية الخرطوم، النيل الازرق، سنار، البحر الاحمر، كسلا، القضارف، الجزيرة وعدد من الولايات الأخرى
2	دولة ارتريا	121,300	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
3	اثيوبيا	13,604	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
4	دولة تشاد	4,300	شرق وجنوب دارفور
5	دول افريقيا الوسطي	4,297	شرق وجنوب دارفور
	المجمـوع	1,417,748	

المصدر: معتمدية اللاجئين الخرطوم 2019م.

ت/ التحديات التي تواجه الدولة:

هنالك الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعترض تقديم المساعدات من قبل دولة السودان لهذا العدد الكبير من اللاجئين، ومن المعلوم أنه قد ترتب على تنفيذ قرار وقف المساعدات الدولية (بند الانقطاع) عن اللاجئين الأثيوبيين والارتريين من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إغلاق بعض معسكرات اللجوء ودمجها في معسكرات أخرى دون دراسة كافية لكيفية تسيير حياة هؤلاء اللاجئين ودون إيجاد بدائل عادلة مما جعل أغلبية اللاجئين بالمعسكرات المغلقة يتجهون نحو المدن الكبرى بحثاً عن العمل والاستقرار.

ونتيجة لتواصل تدفقات طالبي اللجوء على الحدود الشرقية من دول الشرق المجاورة للسودان في كل من ولاية كسلا، القضارف، البحر الأحمر والولايات الوسطى، مع استمرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سياسة تجفيف معسكرات اللاجئين من الخدمات الأساسية وذلك باعتمادها لموارد مالية ضعيفة لا تفي بالغرض المطلوب للخدمات مما أدى إلى شح وتدني في الخدمات الإنسانية بالمعسكرات (مياه، صحة، تعليم، غذاء، الخ) حيث أصبح الوضع القائم في معسكرات اللاجئين بولاية كسلا غير مشجع للبقاء لأسباب عديدة أولها أن معظم اللاجئين في الآونة الأخيرة من فئة الشباب القادمين من المدن الرئيسية ومن المتعلمين الذين لديهم تطلعات كبيرة في حين أن المعسكرات قائمة في مناطق ريفية نائية تنعدم فيها كل صور الحياة المدنية ويصعب التحكم فيها ورقابتها بصورة فاعلة، إضافة إلى تدني الخدمات الضرورية التي تقدم للاجئين سواء كانت في المعسكرات القديمة أو في معسكر الشجراب للاجئين الجدد مما جعل هذه المعسكرات طاردة للاجئين وهذا مما يدفعهم للتسلل نحو المدن بحثاً عن أوضاع

معيشية أفضل أو الوقوع ضحية عصابات الاتجار بالبشر، لكل ما سبق فتتمثل التحديات التي تواجه السودان في التعامل مع أولئك اللاجئين في التالي:

1. ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أدت إلى ظهور عصابات منظمة تعمل في مجال التهريب والاتجار بالبشر والتي يبدأ نشاطها من داخل دول القرن الأفريقي إلى داخل السودان.
2. التدهور البيئي في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين وعدم إيفاء المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه البرامج الموقعة لمعالجة أوضاعهم.
3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية للاجئين خاصة الذين يتواجدون بالمدن ولا يتلقون أي مساعدات من المجتمع الدولي وإنما يشاركون المواطنين في خدماتهم التي توفرها لهم الدولة رغم شحها وقلتها.
4. عدم توفر إحصائية حقيقية بأعداد اللاجئين.
5. رغم قيام عدة ورش عمل خاصة بموضوع الإدماج المحلي للاجئين في المجتمعات المحلية إلا أنه لم يتم التوصل إلى سياسة واضحة في هذا الشأن، ولما صار المجتمع الدولي يضغط في هذا الاتجاه أصبح من الضروري الآن أن تكون هناك سياسة واضحة للسودان فيما يتعلق بإدماج اللاجئين في المجتمع المحلي.
6. هذا وتتمثل مجهودات معتمدية اللاجئين للحد من تلك المشكلات في الآتي:
7. العمل مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي على تحسين أوضاع الخدمات للاجئين بالمعسكرات.
8. السعي لدى المفوضية السامية والمجتمع الدولي في مكافحة عمليات التهريب والاتجار بالبشر من خلال قيام ورش عمل للتنوير بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتوفير المعينات التي تساعد في محاربة عصابات التهريب والاتجار بالبشر.
9. العمل مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتنفيذ مشروعات الاعتماد على الذات للاجئين بالمعسكرات والتي تشمل ما يلي:

أولاً: الزراعة المطرية والمروية وذلك بتوفير الآليات الزراعية وتجهيز الأراضي والتقاوي والأسمدة.

ثانياً: الإنتاج الحيواني.

ثالثاً: الأعمال الصغيرة وتنمية المهارات مثل الحدادة والسباكة والكهرباء وميكانيكا السيارات والبناء والتشييد وبرامج الحاسوب.

رابعاً: النشاط النسوي والذي يتمثل في ممارسة أعمال الحياكة والخياطة والسعف.

خامساً: البحث مع المفوضية السامية لتفعيل الحلول الدائمة لمشكلات اللجوء واللاجئين

وذلك من خلال استئناف برامج العودة الطوعية للراغبين من اللاجئين الأثيوبيين والإرتيريين، كما أن هنالك مساعي مع المفوضية السامية والمانحين لزيادة فرص إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث.

سادساً: بحث عدالة وتكافؤ اقتسام التبعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للاجئين بين السودان والمجتمع الدولي وذلك بدعم بعض الخدمات الصحية والتعليمية وتأهيل وإعادة تأهيل مشروعات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين في كل الولايات التي تستضيف اللاجئين.

سابعاً: بناء قدرات العاملين بمعتمدية اللاجئين وتأهيلهم وذلك بإيجاد فرص تدريبية داخلية وخارجية لكسب مزيد من الخبرات.

من الملاحظ حسب ما ذكر من معلومات وردت علي لسان الجهات الرسمية والتطوعية المسؤولة عن قضية اللاجئين أن السودان كدولة قدّم ومازال يقدم الكثير من الخدمات والحماية القانونية لهذه الأعداد من اللاجئين، كما أن الموقع الجغرافي لدولة السودان جعلها كدولة ملاذ ومعبر لأعداد كبيرة من اللاجئين من دول الجوار الي أوروبا، علماً بأن هنالك تحديات كثيرة تواجه الدولة في التعامل مع هذه القضية ذكرت من خلال هذه الورقة تحتاج للمزيد من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية للتعامل معها ودعم الجهود الرامية لحلها.

ث/ النزوح في السودان:

النازحين هم مواطنون سودانيون يتمتعون بكافة الحقوق والواجبات التي كفلها الدستور للمواطنين في جوانب حمايتهم ومساعدتهم وهذا في الأساس مسئولية الدولة مع المساهمات التي يقدمها الشركاء في العون الإنساني الوطني والدولي، ويقدر عدد النازحين في السودان حسب تقديرات مفوضية العون الانساني مثلما هو موجود في الجدول رقم (2) بحوالي (1,900) نازح يقطنون في مدن السودان المختلفة.

جدول (2): يوضح عدد النازحين في السودان ومناطق تواجدهم

الرقم	المناطق المصدرة للنازحين		اماكن اقامتهم حسب الافضلية
1	ولايات دارفور		موزعين علي ولايات السودان المختلفة بالأخص ولاية الخرطوم، ولاية الجزيرة، ولاية سنار، ولاية البحر الاحمر
2	ولاية النيل الازرق		
3	ولايات كردفان		
4	الولايات الشرقية		
اجمالي النازحين في السودان		1,900نازح	

المصدر(مدير مكتب الاجراءات الموحد والاتفاقيات الفنية- مفوضية العون الانساني الاتحادية) مارس(2019) م.

ولمعالجة كافة إشكاليات النازحين تم إنشاء وحدة النزوح والعودة التطوعية عام 2003م بغرض متابعة برامج العودة التطوعية للنازحين، وهو قسم تابع لمفوضية العون الإنساني، وإثر التوقيع على السياسة الإطارية بين حكومة السودان والحركة الشعبية في يوليو 2004م تم الاتفاق على إنشاء وحدتين للنازحين في كل من الخرطوم وروميبك للتخطيط والتنسيق والمتابعة لبرامج العودة التطوعية للنازحين وفي النصف الثاني من عام 2005م تم ترفيع الوحدة الى مركز قومي للنزوح والعودة الطوعية.

هذا وتتمثل نشاطات المركز القومي للنزوح و العودة الطوعية في تنفيذ البرامج التالية:

1. المشاركة الفاعلة في إعداد السياسة الموحدة للدولة تجاه العودة الطوعية مع الحركة الشعبية في يوليو 2004م والتي أسفرت عن توقيع السياسة الإطارية (Policy Framework)
2. المشاركة الفاعلة في مداولات تفاصيل مذكرات التفاهم التي وُقّعت مع كل من منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للاجئين بخصوص العودة الطوعية لنازحي دارفور إلى ديارهم.
3. التنسيق مع ولاية الخرطوم والمنظمات العاملة بالولاية للنظر في أمثل الحلول لإدماج النازحين في ولاية الخرطوم بناءً على رغبتهم.
4. القيام بفتح فروع للمركز في كل من مدينة كوستي وبعض مدن الولايات الشرقية.
5. إنشاء مجموعة عمل مشتركة (Task Force) لتنسيق عمليات العودة الطوعية إلى جنوب السودان والمناطق الثلاثة (النيل الازرق، دارفور، جبال النوبة) وتشمل المجموعة وكالات الأمم المتحدة المختلفة وبعض المنظمات الطوعية وتعمل تحت قيادة المركز القومي للنزوح والعودة الطوعية.
6. من أهم الأنشطة التي أنجزها المركز مشروعين لمسح رغبات النازحين في العودة الطوعية أو البقاء في المجتمعات المستضيفة، بالتعاون مع الشركاء في كل الولايات الشمالية.
7. المشاركة في إعداد السياسة القومية للنازحين التي تمت إجازتها من مجلس الوزراء في عام 2004م

ج/ العودة الطوعية المنظمة والمدعومة والعودة الطوعية التلقائية:

1. العودة الطوعية والمرجعيات:

إن أهمية العودة الطوعية تتأكد من خلال المرجعيات التي أمنّت على حقهم في العودة الطوعية الى مواقعهم الأصلية وهي:

أولاً: اتفاقية السلام الشامل.

ثانياً: الدستور الانتقالي لحكومة السودان.

ثالثاً: تقرير بعثة الجام.

هذا وقد أمنّت كل هذه المرجعيات على حق العودة الطوعية للنازحين واللاجئين من دول الجوار الى مناطقهم الأصلية، وهي مسؤولية مشتركة لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان والشركاء الدوليين، كما أن العودة حسب المواثيق الدولية والدستور السوداني هي عودة طوعية اختيارية وحتى تستند هذه السياسات على أسس موضوعية وللإلمام بحجم المشكلة ورغبة النازحين في العودة الطوعية الى ديارهم الأصلية تم إجراء مسح كشف في عام 2005م والذي أوضح أن عدد النازحين يبلغ حوالي 4.000.000 نازح وتم هذا المسح على أساس العينة العشوائية وهذا الرقم يشمل كل الولايات الشمالية ما عدا دارفور، وكانت نتائج الرغبة في العودة الطوعية كالآتي:

- 66.7%يرغبون في العودة الطوعية.
- 21.6%يرغبون في البقاء في المجتمعات المستضيفة.
- 10.9%لم يقرروا بعد.

أما المسح الثاني فقد طبق في عام 2006م كانت مؤشراته كالآتي:

- 62.07% يرغبون في العودة الطوعية.
- 25.3% يرغبون في البقاء في المجتمعات المستضيفة.
- 12% لم يقرروا بعد.

النازحين وحجم العودة العكسية خاصة في ولاية الخرطوم. (جمهورية السودان،2008م:17)

هذا وقد تمكن المركز القومي للنازحين والعائدين من تحقيق عدد من الإنجازات من خلال عدة مشروعات وبرامج للعام 2011م في عدة مجالات أهمها:

1. مشروع العودة الطوعية لدولة جنوب السودان في الفترة من أبريل 2011م وحتى تاريخه وتفاصيله كالآتي:

الرقم	نوع الرحلات	عدد الأفراد	عدد الأسر	عدد الرحلات
1	رحلات بالنقل النهري	22.700	5.747	16
2	رحلات بالنقل البري	21.132	4.065	13
3	رحلات بالنقل بالسكة حديد	7.036	1.507	6
	الجملة	50.868	11.319	35

المصدر: المركز القومي للنازحين 2011م.

مشروع العودة الطوعية لنازحي ولاية النيل الأزرق وتفاصيله كالآتي:

الرقم	رقم الرحلة	تاريخ الرحلة	عدد البصات	عدد الأسر	عدد الأفراد	الجهات المشاركة في التنفيذ
1	الأولى	2011/9/16م	5	62	311	المركز القومي للنازحين والعائدين + رابطة المرأة + منظمة الرحاب
2	الثانية	2011/9/21م	1	15	75	المركز القومي للنازحين والعائدين + فاعل خير
3	الثالثة	2011/9/24م	10	142	712	المركز القومي للنازحين والعائدين + منظمة البر والتواصل + منظمة الرعاية والإصلاح
4	الرابعة	2011/10/5م	6	31	283	لجنة الإسناد بمجلس الوزراء
الجملة			22	250	1,381	

المصدر: المركز القومي للنازحين 2011م

الجداول أعلاه توضح مجهودات الدولة بالتعاون مع المنظمات التطوعية في برنامج العودة التطوعية للنازحين حيث بلغ عدد العائدين الي ولاية النيل الازرق 1,381 شخصاً في العام 2011م.

كما تمّ إجراء مسوحات لمعرفة تواجد النازحين بكل من ولايات البحر الأحمر، القضارف وكسلا لحصرهم ومعرفة رغبتهم في العودة أو الإدماج، كذلك قامت الدولة بإجازة السياسة القومية للنازحين للعام 2011م تعديل عام 2009م والتي حددت المبادئ الأساسية لحقوق النازحين في كافة مراحل النزوح وحددت المبادئ الحاكمة للعمل بين الشركاء كما حددت الأنشطة وآليات العمل.

كما تمّ وضع برامج للعودة الطوعية بولايات دارفور تنفيذاً لاتفاقية الدوحة ولكن هذه البرامج للعودة تواجهها بعض التحديات والتي من بينها التالي:

- استمرار الهجوم من قبل الحركات المتمردة.
- توفير الأمن في مواقع العودة وإجراء المصالحات المحلية.
- توفير الحد الأدنى من الخدمات في مواقع العودة.
- التزام المجتمع الدولي بتعهداته المالية المعلنة.
- إزالة الألغام.
- انتشار الأوبئة ببعض الولايات الجنوبية كالإسهالات المعوية والسحائي الآن مما أدى هذا الى بعض التأخير في الجداول المنظمة لعودة النازحين.
- قصر فترة الجفاف (ديسمبر / مايو) التي لا تمكن من الاستفادة القصوى من النقل البري.

- هناك حاجة لمجهود إضافي لتجهيز المناطق النهائية للعودة حتى يزداد عدد العائدين في كل قافلة خاصة في ولاية جنوب كردفان ودارفور.
- ضيق مواعين النقل النهري والسكة حديد(جمهورية السودان،2008م).

ومن خلال ما ورد من معلومات تحدد الاحتياجات الخاصة بالنازحين يمكن للمنظمات الانسانية التدخل لسدها وتوفير ما يلزم لاستدامة عملية العودة التطوعية.

المحور الرابع: الجهود الدولية لمعالجة مشاكل النزوح واللجوء في السودان:

يتناول هذا المحور المجهودات والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الانسانية لحل مشكلات الهجرة القسرية في السودان، وذلك من خلال:

أ/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا):

في عام 1996م كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بلعب (... دور محوري في التنسيق المشترك بين الوكالات من أجل حماية ومساعدة النازحين داخلياً. ..) (قرار الجمعية العامة 950 /51، 1996م) وقد تعزز هذا التكليف بواسطة مسؤولية منسق الإغاثة بصفته رئيساً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لدعم الاستجابة الفعالة للنزوح الداخلي في الميدان، وهذا الجانب من دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مهم بشكل خاص لأنه لا توجد وكالة واحدة مسؤولة رسمياً عن النازحين داخلياً، ويوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)الدعم لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بعدة طرق للوفاء بهذه المسؤوليات، بما في ذلك المناصرة وإدارة المعلومات ووضع السياسات وتنسيق الأنشطة، وعلى مستوى المقر الرئيسي يدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) القضايا المتعلقة بالنازحين داخلياً أمام الدول الأعضاء والجهات المانحة ووسائل الإعلام، ويكفل تضمين قضايا النزوح في الإحاطات التي يقدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لمجلس الأمن لاتخاذ إجراء بشأنها كما يعمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمعالجة الثغرات في السياسات والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالنازحين داخلياً.

وعلى الصعيد الميداني يدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية في الاستجابة للنزوح الداخلي من خلال أنشطة المناصرة أمام الحكومات ووسائل الإعلام والعاملين في المجال الإنساني، والتوجيه التقني وإدارة المعلومات وعمليات التنسيق المشترك، ولمنع التهجير القسري يدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتقيد بهما، كما أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) يدعم ويؤيد دمج مخاطر النزوح في خطط التأهب والطوارئ ويأخذ زمام المبادرة في التصدي لتحديات الوصول إلى النازحين داخلياً، بما في ذلك التفاوض مع الأطراف

المعنية من أجل تأمين وصول المساعدات الإنسانية، ويدعم أيضاً الموضوعات المتعلقة بالرصد والإبلاغ عن قضايا النازحين داخلياً، ويؤيد الاستجابة المبدئية للنزوح الداخلي من قبل جميع الأطراف ذات الصلة ويشارك مشاركة فعالة في مجموعة الحماية(اوتشا 2010م). تصدر منظمة أوتشا اللمحة العامة للاحتياجات الإنسانية بالسودان، وخطة الاستجابة الإنسانية للسودان وهما أداتان أساسيتان للتخطيط وحشد موارد المجتمع الإنساني لهذه القضايا وقد حددت اللمحة العامة لعام 2016م بأن هنالك 6.1 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، كما أطلقت خطة الاستجابة لعام 2016م نداءً بمبلغ 970 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الأنشطة المنقذة للحياة التي تستهدف 4.6 مليون شخص من المحتاجين في شتى أنحاء البلاد، وقد جرى حتى نهاية عام 2016م استلام مبلغ 555 مليون دولار أمريكي أي 57% من المبلغ المطلوب (اوتشا 2010م).

شكل (1): الاحتياجات الانسانية لنحو 6.1 مليون شخص فى السودان

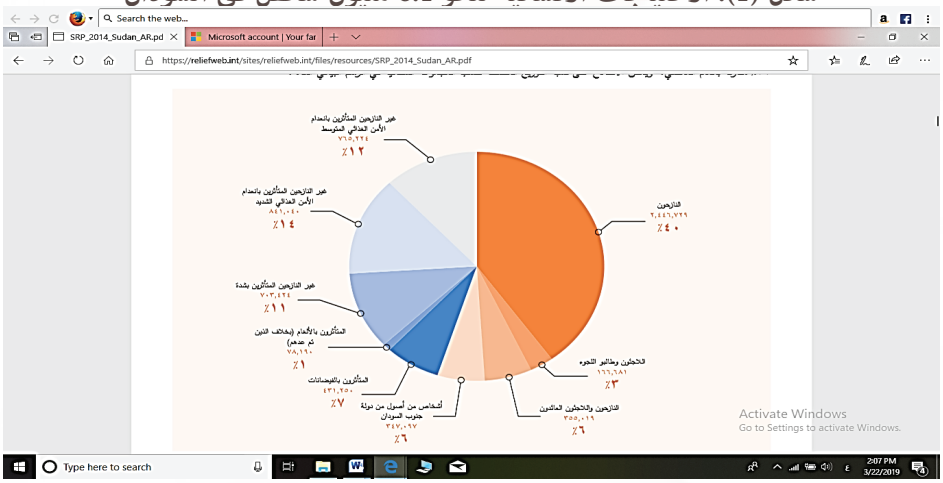

الشكل البياني أعلاه يوضح الاحتياجات الإنسانية لنحو 6.1 مليون شخص في السودان يشكل النازحون 40% منهم واللاجئون وطالبو اللجوء 3% وذلك حسب تقديرات خطة الاستجابة الإستراتيجية للسودان التي أعدّها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري الانساني للعام 2014م.

الشكل (2): حجم الميزانية المقدرة بالدولار لاحتياج احدي عشر(11) قطاع بالسودان

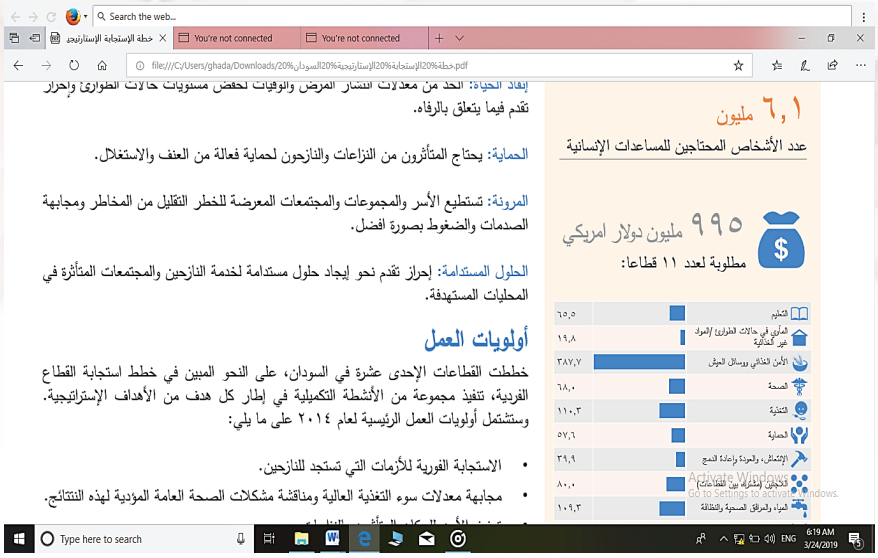

المصدر: اوتشا 2014م

من الملاحظ في الشكل (2) أن الاحتياجات الانسانية المتمثلة في الأمن الغذائي ووسائل العيش شكلت 39% من حجم الاحتياج الكلي وتليها التغذية بنسبة 11% ثم المياه والمرافق الصحية والنظافة بنسبة 10,9% بينما شكلت الميزانية المرصودة للانتعاش للعودة وإعادة الدمج 4% من الميزانية الكلية.

كما يدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صندوق السودان الإنساني (المعروف سابقاً باسم الصندوق الإنساني المشترك) ويهدف الصندوق تحت إشراف منسق الشؤون الإنسانية إلى دعم تخصيص وصرف موارد المانحين لمواجهة الاحتياجات الإنسانية الأكثر أهمية، وفي الوقت المناسب وعلى النحو المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية أو أي استراتيجية متفق عليها مع منسق الشؤون الإنسانية، ويوفر صندوق السودان الإنساني تمويلاً مبكراً، ويمكن التنبؤ به للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في السودان، وقد بلغ تمويل صندوق السودان الإنساني الذي أنشئ في عام 2006 حتى الآن أكثر من مليار دولار أمريكي من موارد المانحين لتلبية الاحتياجات الملحة في السودان التي يحددها المجتمع الإنساني(اوتشا 2010م).

ب/ المنظمة الدولية للهجرة بالسودان:

تهدف المنظمة الي انقاذ حياة الشرائح المستضعفة من السكان الذين نزحوا قسراً بسبب النزاعات والازمات والكوارث الطبيعية، وذلك بمشاركة الجهات الأخرى المنفذّة للعون الانساني وتنجز المنظمة هذه المهمة من خلال تقديم بيانات موثوقة وصحيحة كمصدر رئيسي لبيانات

التنقل السكاني، كذلك الظروف التي يعيشون فيها مما يعزز تنسيق جهود كل الجهات العاملة في مجال العون الانساني، إضافة للتعرف على الاحتياجات والفجوات الانسانية، وتعمل المنظمة علي زيادة فرص الحصول علي المساعدات المنقذة للحياة والخدمات الطارئة لتخفيف آثار النزوح القسري، وتواصل المنظمة عملها مع الوكالات والادارات المعنية والمنظمات على كافة المستويات لتنمية القدرات الوطنية للمؤسسات في مجال الاستعداد والاستجابة للازمات.

ت/ مصفوفة تتبع النزوح:

صممت المنظمة الدولية للهجرة هذه المصفوفة لتتبع ورصد حركة النازحين اثناء الازمات والظروف التي يعيشون فيها، وقد وفرّت أنشطة التسجيل والتحقق الخاصة بالمصفوفة خلال العام 2014م الأعداد الصحيحة للنازحين والسكان المتأثرين الذين هم في حاجة الي العون، مما مكّن الشركاء من تقديم العون المنقذ للحياة.

شكل (2): يوضح اعداد النازحين حسب تقرير منظمة الهجرة الدولية للعام 2014م

المحور الخامس: مناقشة فروض الدراسة:

يتناول هذا الجانب مناقشة الفروض التي ابتدأت بها وذلك بغرض اثباتها عن طريق المعلومات المتوفرة من المصادر المختلفة التي استعان بها الباحث حيث تتحدث الفرضية الأولى عن:

1. أن المساعدات التي تقدمها المنظمات الانسانية الدولية غير كافية لحل مشاكل الهجرة القسرية:

حسب ما جاء في التقرير الذي تصدره منظمة أوتشا والمسمى باللمحة العامة للاحتياجات الإنسانية بالسودان، وخطة الاستجابة الإنسانية للسودان وهما الأداتان الأساسيتان للتخطيط وحشد موارد المجتمع الدولي الإنساني فقد قد حددت اللمحة العامة لعام 2016م بأن هنالك 6.1 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية في السودان 55% منهم يمثلون اللاجئين والنازحين، كما أطلقت خطة الاستجابة لعام 2016م نداءً بمبلغ 970 مليون دولار أمريكي لتنفيذ

الأنشطة المنقذة للحياة التي تستهدف 4.6 مليون شخص من المحتاجين في شتى أنحاء البلاد، وقد جرى حتى نهاية عام 2016 استلام مبلغ 555 مليون دولار أمريكي أي 57% من المبلغ المطلوب وهذا يعني ضرورة بذل المزيد من الجهد وتضافر الجهود لتوفير ما هو مطلوب من الأموال اللازمة لحل مشكلة الهجرة القسرية بالبلاد.

2. تشكل الهجرة القسرية ضغطاً شديداً علي الموارد والخدمات الأساسية في السودان:

في الشكل رقم (2) نجد أن الاحتياجات الانسانية المتمثلة في الأمن الغذائي ووسائل العيش شكلت 39% من حجم الاحتياج الكلي وتليها التغذية بنسبة 11% ثم المياه والمرافق الصحية والنظافة بنسبة 10,9% بينما شكلت الميزانية المرصودة للانتعاش للعودة وإعادة الدمج 4% من الميزانية الكلية.

3. ومن الشكل اتضح أن الهجرة القسرية تمثل ضغطاً كبيراً علي الموارد والخدمات الأساسية بالدولة وأكد ذلك معتمد اللاجئين ومدير مكتب الاجراءات الموحد بمفوضية العون الانساني الاتحادية حيث ذكر أن بند الانقطاع أثر سلباً على استمرار بعض المعسكرات الشيء الذي أدي الي تسرب اللاجئين من تلك المعسكرات والتسرب الي المدن ومشاركة المواطنين في الموارد والخدمات التي تقدمها الدولة مما شكل ضغطا علي الموارد المحدودة وعبئاً ثقيلاً عليها.

تقليص المساهمات الدولية لدعم اللاجئين أثر سلباً على مقدرة الدولة على تحسين الأوضاع في المناطق المتأثرة باللجوء والنزوح، لأن التقارير المقدمة من حكومة السودان تبين أن اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 21 سبتمبر 2012م المادة (13) من الفقرة (115) الى الفقرة (126) أن تنفيذ قرار وقف المساعدات الدولية (بند الانقطاع) عن اللاجئين الأثيوبيين والأرتريين من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ترتب عليه إغلاق بعض معسكرات اللجوء ودمجها في معسكرات أخرى دون دراسة كافية لكيفية تسيير حياة هؤلاء اللاجئين ودون إيجاد بدائل عادلة، مما جعل أغلبية اللاجئين بالمعسكرات المغلقة يتجهون نحو المدن الكبرى بحثاً عن العمل والاستقرار الامر الذي أدى الى زيادة الضغط على الموارد المحدودة للدولة ومشاركة المواطنين فيها مما شكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد السوداني الهش، وذلك من خلال مشاركة المواطنين فيها وفي الخدمات الأساسية ونقل عادات وثقافات المجتمعات النازحة التي قد تكون غريبة عن المجتمع المضيف، وحدوث اضطرابات أمنية، ضائقة معيشية ونزاعات من القبائل وغيرها، حيث أفاد مدير مكتب الإجراءات الموحد والاتفاقيات الفنية بمفوضية اللاجئين وجود حالات من النزاعات والاعتداء على الأموال، الأراضي والمزارع.

4. ضعف الوعي وضعف الخدمات الانسانية والأمنية بمعسكرات اللاجئين والنازحين أدى الي انتشار جرائم الاتجار بالبشر.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة لابد من التأكيد على أن مشكلة الهجرة القسرية هي ظاهرة عالمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة وانعدام الاحتياجات الأساسية عند حدوث الكوارث بأنواعها المختلفة، لذا على المجتمع الدولي ممثلاً في الحكومات ومنظمات الدولية والإقليمية، المحلية والمجتمعات المحلية بذل مجهود أكبر في مجال الدبلوماسية الشعبية وإزالة أسباب التوتر والنزاع بين الدول والشعوب، كما يجب عليها أيضاً العمل على رفع الوعي وتمكين المجتمعات وإزالة الفوارق الاجتماعية، والتوزيع العادل للسلطة و الثروة وبذل مجهود أكبر على صعيد التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من تخفيف حدة العنف والظلم الذي يؤدي إلى النزاعات والفرقة والشتات.

أ/ النتائج: توصلت الدراسة لعدة نتائج هي:

1. أن مشكلة النزوح الداخلي هي مشكلة عالمية لا يعاني منها السودان وحده، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 40.3 مليون شخص يعيشون حالة نزوح داخلي جراء النزاع والعنف في (56) دولة واقليماً بحلول نهاية 2016 م، وقد تضاعف العدد الإجمالي للأفراد منذ عام 2000م وازداد بشكل حاد على مدى الخمس سنوات الماضية (مجلس الكنائس النرويجي، مركز رصد النزوح الداخلي 2017م).
2. تشكل مشكلة الهجرة القسرية ضغطاً شديداً على الموارد المحدودة بالسودان مما يتطلب جهوداً أكبر من المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية لحل أو التخفيف من حدة المشكلة.
3. أثرّ بند الانقطاع سلباً على مقدرة السودان في التعامل مع مشكلة اللاجئين والنازحين.
4. تزايد عدد النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان أدى الى زيادة حجم الهجرة القسرية في العالم.

ب/ التوصيات: توصي الدراسة بالتالي:

1. على المنظمات الإنسانية دعم جهود السودان في إيجاد نظام معلومات تستطيع من خلاله حصر أعداد المتأثرين من الهجرة القسرية أماكن تواجدهم بغرض رسم السياسات المناسبة للتعامل معهم و تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية لهم وللمجتمع المضيف.
2. الحالة أصبحت ملحّة لمزيد من التعاون بين منظمات العمل الإنساني وأجهزة الدولة المختصة فيما يتعلق بالهجرة القسرية.
3. العمل على إيجاد جهاز يشرك الشركات الخاصة ورجال الأعمال في تمويل وحل مشكلات وآثار الهجرة القسرية.
4. على المجتمع الدولي بذل مجهود أكبر في دعم الخدمات الأساسية للمجتمع المضيف

للاجئين والنازحين تحسين مستوى الخدمات الأساسية بتلك المناطق.

5. النظر في بند الانقطاع الذي أثرّ كثيراً على مقدرة الدولة في توفير الاحتياجات داخل معسكرات اللاجئين بشرق السودان.
6. على المنظمات الإنسانية العمل على تهيئة البيئة السكنية وتوفير الخدمات سبل كسب العيش للعائدين من النازحين و اللاجئين.
7. العمل على توفير الأمن الحماية للنازحين واللاجئين داخل المعسكرات، ذلك لمنع جرائم الإتجار بالبشر.

المصادر والمراجع:

1. اوتشا، رسالة النزوح الداخلي، الرسالة، الاصدار الاول، 2010م
2. منظمة الامم المتحدة، التقارير الدورية الرابعة المقدمة من الدول الأطراف،جمهورية السودان، 2012، ص: -1 المادة (13) حقوق الاجانب
3. غريب عبد الحميد هاشم، مقومات عملية الاستعداد لمواجهة الكوارث – كمرحلة من مراحل إدارة الكوارث، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، أكتوبر 1998م.
4. منظمة العمل الدولية، التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث، 2016م.
5. UNHCR،السودان، 2019، https://www.unhcr.org/ar/5b0ffaa94.html
6. منظمة الهجرة الدولية: التقرير السنوي 2014م.
7. منظمة الهجرة الدولية،الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، 2015، ص:44
8. تهاني ابراهيم محمد، اللاجئون الاثيبويون في السودان وبند الانقطاع، مجلة دراسات الافريقية العدد (32) السنة العشرون جامعة افريقيا العالمية السودان ص- 162
9. الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، تقرير السودان، سبتمبر 2012م.